

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها وفق متطلبات ريادة الأعمال

أمل بنت راشد الكيومية* سامية بنت مطر القمشوعية*
نسرين صالح محمد* محمد عبد الحميد لاشين*

الملخص. هدفت الدراسة إلى تعرف دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها في ضوء متطلبات ريادة الأعمال. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة على 120 من طلبة الكليات الإنسانية والعلمية بالجامعة. تألفت الاستبانة من 40 فقرة وزعت على أربعة مجالات هي: دور الهيئة الإدارية، دور الهيئة التدريسية، دور المناهج الدراسية، ودور الأنشطة الطلابية. أظهرت النتائج أن مستوى دور الجامعة في تعزيز التربية الاقتصادية لطلبتها جاء بدرجة متوسطة في مجالاتها الأربعة مرتبة تنازلياً كالتالي: (دور الهيئة التدريسية، دور المناهج الدراسية، دور الأنشطة الطلابية، دور الهيئة الإدارية)، وخُصت الدراسة برؤية وتوصيات مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تعزيز التربية الاقتصادية لطلبتها في ضوء متطلبات ريادة الأعمال.
الكلمات المفتاحية: التربية الاقتصادية، متطلبات ريادة الأعمال.

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها وفق متطلبات ريادة الأعمال

1. المقدمة

يشكل الاقتصاد الركن الأساسي في بناء المجتمعات وتطورها، وهو الحجر الأساس في الدفاع عن المجتمع، وللتربية والتعليم علاقة تبادلية وطيدة بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية؛ ذلك أن إعداد الأجيال ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً لا بد وأن ينطلق من تصور لفكر اقتصادي، ومن قناعة لدى المخططين بقيمة التعليم وجدواه في تنمية المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التربية والتعليم هي المسؤولة عن إعداد وتشكيل الفرد المنتج والمستهلك والمتصرف في المال، وبناء الوعي بقضايا مجتمعه ومشكلاته الاقتصادية وسياساته المالية، ويطلق على هذا الجانب التربوي مصطلح التربية الاقتصادية.

وتشهد المجتمعات العربية تغيراً ملحوظاً في ظروفها الاقتصادية، نتيجة للمتغيرات العالمية في شتى الجوانب وخاصة المشكلات والأزمات المالية العالمية، والتي اجتاحت معظم دول العالم، وبالرغم من ذلك لم تُوجد طرق ناجعة وجذرية لمواجهة تلك الأزمات، بل بعكس ذلك فقد تزايدت معدلات الاستهلاك مع نقص في معدلات الإنتاجية؛ حيث أصبحت معظم المجتمعات وخاصة العربية مجتمعات استهلاكية [1].

وتعد التربية الاقتصادية وسيطاً تربوياً قوياً، لما لها من أثر فاعل وحساس في بلورة آراء وتوجهات الأفراد، وتشكيل الثقافة العامة والقيم المجتمعية. ومع التطور التقني الهائل الذي طرأ على الاقتصاد ومفاهيمه في الآونة الأخيرة من خلال التقنيات الحديثة، أصبح الانفتاح المعرفي وما يرافقه من تغيرات اجتماعية وتربوية واقتصادية، وما لها من تأثير على الاقتصاد، هاجس كل سياسي وتربوي ومفكر، كما أوجب هذا على المؤسسة التربوية أن تكون معدة بشكل أكبر من غيرها من المؤسسات لتمكين الطلبة من ثقافة اقتصادية عقلانية واعية وناقدة [2].

وتقع مسؤولية التربية الاقتصادية على عاتق العديد من المؤسسات والوسائط التربوية، التي من بينها الجامعات. ومما لا شك فيه فإن مؤسسات التعليم العالي تلعب دوراً مهماً في التنمية الشاملة لأي مجتمع؛ حيث إنها تمثل مركزاً أساسياً للأبحاث العلمية، والتي تسهم نتائجها في دفع عجلة التقدم المعرفي، والاقتصادي، والاجتماعي. وتُعد الجامعات أحد أهم هذه المؤسسات التي يحتم عليها مسؤولية رسم خططها وبرامجها بما يسهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع، والعمل على تطويره والنهوض به إلى أرقى المستويات من خلال التركيز على التنمية البشرية لمنتسبيها باعتبارهم إحدى الدعائم الرئيسة للتنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعرفية [3].

ويُعد قطاع ريادة الأعمال مكوناً أساسياً في الاقتصاد وفي عملية التنمية لأي بلد من بلدان العالم، ويمثل نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يركز على الدولة والقطاع الخاص والشركات والمؤسسات الكبرى؛ حيث يقوم في جوهره على الابتكار والإبداع في إطار الاقتصاد الجديد، وهو المحرك الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما وأنه أفضل وسيلة لأي دولة في الازدهار.

ويعتبر انتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع وسيلة لتوليد روح المبادرة والابتكار والتنافس بين الشباب، إضافة إلى المساهمة في حل أزمة البطالة، وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية. ومع سعي المجتمعات للوفاء بمتطلبات التشغيل، تبرز الأهمية البالغة لرعاية جيل جديد من ريادة الأعمال، سواء من أصحاب العمل أو العاملين ذوي الروح الريادية؛ حيث تكثرت في عالمنا العربي المواهب والأفكار الإبداعية الشابة التي تبحث عن يأخذ بيدها وتطورها. وهنا يكمن دور التعليم الجامعي متمثلاً بالكلية المتنوعة، حيث يشكل التعليم الجامعي فرصة مبتكرة لتطوير وإيجاد وتوليد الأفكار الجديدة [4] Abu Naser et al، كما يعتبر اتجاهًا عالمياً ومن أهم متغيرات العالم المعاصرة.

وكشفت انعكاسات الأزمات المالية على الفرد والمجتمع والدول، وأرقام الديون المرتفعة، حجم الحاجة إلى تعزيز الوعي المالي من خلال التربية المالية أو الاقتصادية التي أصبحت ضرورة تفرضها الظروف الحالية لتجنب المجتمع ويلات النكبات المالية. ولا يزال جانب الوعي المجتمعي والفردية بحاجة إلى المزيد من التطوير والتعزيز؛ إذ يرى إبراهيم [5] أن بعض التقارير العربية كشفت عن مؤشرات تنم عن ضعف ثقافة الادخار وارتفاع معدلات الاستهلاك والانفاق. وأشار إغبارية [6] إلى ضعف تنشئة الأفراد على روح المبادرة وثقافة ريادة الأعمال، وأساليب إدارة المال وحسن التصرف به، إضافة إلى طرق الحصول على المال وإدارة الميزانية المالية وإنشاء المبادرات وإدارة المشروعات.

وقد سعت العديد من الدول للحد من تداعيات الأزمات المالية من خلال إعادة تقوية نظمها الاقتصادية لتصبح أكثر قدرة على تجنب تلك الأزمات وذلك عبر سن التشريعات والقوانين، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، والاستثمار، ومحاربة الفساد ما من شأنه تجنب مؤسساتها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الوقوع في مشكلات مالية، ولم تغفل كذلك عن المجتمع الذي يعد مصدر قوة الاقتصاد، ورفع مستوى الوعي المالي لدى طلبة المدارس، وأسرههم وتعزيز ثقافة إدارة المال لديهم [7].

فعلى سبيل المثال، وخلال أزمة الرهن العقاري عام 2008، أخذت الحكومة الأمريكية زمام المبادرة في تعزيز الوعي المالي والاقتصادي؛ من خلال تقرير مستشار الرئيس الأمريكي الذي أوصى بضرورة العمل على تعزيز الوعي المالي لدى كافة شرائح المجتمع [8]. كما أن غالبية الدول الأوروبية بما في ذلك ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا أدرجت الموضوعات الاقتصادية والمالية الأساسية في مناهجها الابتدائية والثانوية، ومناهج وأنشطة التعليم العالي [9].

وفي العالم العربي، أدرجت الأردن - على سبيل المثال - مادة الثقافة المالية كمقرر أساسي في المناهج الدراسية للصفوف من السابع إلى الثاني عشر صحيفة الرأي، كما ضمنت المملكة المغربية، ودولة قطر، ودولة فلسطين، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية التربية المالية والاقتصادية في مقرراتها الدراسية [10].

وهذا الاهتمام يعكس أهمية التربية الاقتصادية التي تعد أمراً حيوياً لتمكين الطلبة ليكونوا ناجحين مالياً؛ حيث إنها تبين لهم كيف يكونون مستهلكين

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

حكيمين، ومدخرين، ومستثمرين بما يوفر لهم ولأسرهم الأمن الاقتصادي، ويمكّنهم من فهم توجهات وحركة الاقتصاد العالمي، كما أنها تكسيهم المعرفة والمهارات والسلوكيات اللازمة لاعتماد ممارسات إدارة المال الجيدة على مستوى جني الأرباح والإنفاق والادخار والاستثمار والاقتراض [11].

وتبرز العديد من الدراسات ضرورة الاهتمام بوضع مقررات في التربية الاقتصادية للطلبة لزيادة وعيهم الاقتصادي ولمواجهة التغيرات والتحديات التي فرضها العصر [12]، فعلى سبيل المثال طالبت دراسة أعدها جيمس [13] بتضمين التربية الاقتصادية ضمن مقررات إعداد الطالب المعلم قبل تخرجه؛ حيث سيكون له مردود إيجابي فيما بعد على الطلبة الذين سيُدرسهم ذلك المعلم. وأكد البحيري [1] أن التربية الاقتصادية تساعد على مواجهة التحديات المعاصرة، ومن أبرز ما تتضمنه قيم الاعتدال والوسطية والنفق في حدود الاستطاعة والموارد المالية المتاحة، وكذلك سلوكيات الكسب الحلال وإشباع الحاجات المباحة بطرق مشروعة. وأضاف القضاة [14] أنه من الضروري ربط منهج التربية الاقتصادية بالمشاريع الطلابية، وذلك بالتعاون مع بعض الجهات لاسيما القطاع الخاص؛ حيث إن التربية بالمشاريع تعتمد على اهتمامات الطلاب وتأخذ بعداً حياتياً ووظيفياً، كما أن هذه المشاريع تنمي لدى الطلاب العديد من المهارات كالمفاوضة والتخطيط والتنفيذ إلى جانب تنمية المسؤولية تجاه الذات والآخرين. ومن خلال التربية الاقتصادية يتم توعية الطلبة بكل ما يتعلق بالتعاملات المالية في الحياة اليومية، وتعليمهم مبادئ إدارة المال واستثماره وآليات الادخار علاوة على إدارة الديون، كما يجب أن تتضمن هذه المناهج جانباً خاصاً بريادة الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بكيفية إعداد ميزانية ذاتية، وكيفية اتخاذ قرارات مالية مناسبة على المستوى الشخصي [11].

2. مشكلة الدراسة

أظهر الاستقصاء العالمي لوكالة ستاندرد أند بور (S&P GFLS)، وفقاً للبيانات المتاحة عن عام 2014، أن هناك قرابة 3.5 مليار نسمة من السكان في العالم يفتقدون للمعرفة المالية والاقتصادية الأساسية، وأن ما نسبته 34% فقط من السكان البالغين على مستوى العالم، يمتلكون معرفة مالية مناسبة، وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية إلى 30% وتصل الفجوة في نسب الوعي المالي والاقتصادي بين الرجال والنساء على مستوى العالم إلى 5%، فيما ترتفع على مستوى الدول العربية إلى 8% الحميدي [15]. كما تشير دراسة لوساردي [16] إلى أنه في عام 2005 نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً مهماً يسلط الضوء على النقص الحاد في محو الأمية المالية والاقتصادية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بسبب انخفاض مستوى التعليم الاقتصادي لدى الأفراد.

كما أشارت العديد من الدراسات إلى قلة الوعي الاقتصادي، والتربية الاقتصادية لدى أغلب أفراد المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو العربي أو العالمي؛ حيث أصبح هناك حاجة ماسة إلى إكساب الأفراد وخاصة طلبة التعليم الجامعي، الاتجاهات والقيم الاقتصادية غنيم [17]، وكذلك ضعف الاهتمام بالمحافظة على المال العام والبيئة المادية والطبيعية على حد سواء، مما انعكس بالسلب على عملية التنمية وبالتالي على اقتصاد الدولة مرتضى [18]. وهناك انتشاراً للأمية وخاصة الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة، وأن الوعي الاقتصادي مازال منخفضاً، ويتضح ذلك مع انتشار ثقافة الاستهلاك خاصة لدى الشباب، بالإضافة إلى ضعف ثقافة الادخار والاستثمار. وفي الوقت الذي تهتم فيه الدول المتقدمة بتضمين التربية الاقتصادية في

الكيمومية والقمشوعية و محمد ولاشين

مناهجها، فإن الأمر يختلف بالدول الأقل تقدماً، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك الكثير من المواقف التي تعكس الحاجة إلى تربية اقتصادية؛ حيث توجد مظاهر عديدة للإسراف الحكومي في غير موضعه، في الوقت الذي تشكو فيه الدول من وجود أزمة اقتصادية، فهناك إهدار للمال العام في كثير من المواقف والحالات [18].

وأكد المؤتمر الدولي الذي عقد في اليابان عام 2005 بعنوان (التعليم الاقتصادي) أن نجاح التربية الاقتصادية والمالية يعود إلى إدخال وتضمين الموضوعات الاقتصادية والمالية في المناهج التعليمية، كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. وأوصت العديد من الدراسات بضرورة تضمين مفاهيم التربية الاقتصادية والمالية في التعليم المدرسي والجامعي مثل دراسات كل من: الأغا والفراني [19]؛ والسليبي [20]؛ أبو دراز [21].

وأوضحت دراسة هندي [22] أن مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة بعض كليات المعلمين بالمنطقة الجنوبية في المملكة العربية السعودية كان ضعيفاً، وأن العادات والتقاليد ما زالت تؤثر في سلوكيات الطلاب المتصلة بالادخار والاستهلاك غير المبرر.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطنة عمان من أجل تدعيم وتنمية التربية الاقتصادية، وكذلك التوجه نحو ريادة الأعمال، إلا أنه ما يزال هناك ثمة قصور في التربية الاقتصادية لطلبة مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة؛ حيث أشارت نتائج دراسة الربعاني والمخلافي [23] إلى تدني مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة جامعة السلطان قابوس، وعزت ذلك إلى ضعف معلوماتهم ومعرفتهم الاقتصادية التي انعكست في ضعف اتجاهاتهم ووعيهم. كما أوصت دراسة الربعاني بضرورة الارتقاء بمستوى الوعي المالي والاقتصادي لدى المعلمين العمانيين نتيجة وجود مستوى متوسط من الوعي لديهم.

مما سبق يتضح أن هناك حاجة إلى تربية اقتصادية تُرشد سلوك الإنسان في كل معاملاته وخاصة في ظل المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها كل دول العالم ومنها سلطنة عمان، وهذه الحاجة تبدو ملحّة أكثر في التعليم الجامعي باعتباره من أهم المؤسسات المسؤولة عن التربية الاقتصادية للطلبة، وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما الأبعاد الفلسفية للتربية الاقتصادية للطلبة الجامعيين؟
- 2- ما متطلبات ريادة الأعمال وعلاقتها بالتربية الاقتصادية بالجامعات؟
- 3- ما واقع ممارسات جامعة السلطان قابوس نحو تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها؟
- 4- ما الرؤية المقترحة لتعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال؟

أ. أهداف الدراسة

- 1- التعرف إلى أبعاد الفلسفية للتربية الاقتصادية للطلبة الجامعيين.
- 2- التعرف إلى متطلبات ريادة الأعمال وعلاقتها بالتربية الاقتصادية بالجامعات.
- 3- الكشف عن واقع ممارسات جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية للطلبة.
- 4- التوصل إلى رؤية مقترحة لتعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال.

ب. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من اهتمامها بالتربية الاقتصادية، وانعكاساتها على السلوك الطلابي بالجامعة وأهمية تعزيز ثقافة هذه التربية في التعليم؛

جديدة، أو تطوير أعمال قائمة، مع القدرة على تحمل المخاطر، وبذل الجهد المستمر للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة".
واستناداً على ما سبق، تُعرف الدراسة الحالية متطلبات ريادة الأعمال إجرائياً بأنها: " الأسس والأفكار الإبداعية اللازمة لتحقيق النجاح والاستمرارية في مشروع ريادي، مثل الحدائة والربط مع احتياجات سوق العمل، وكذلك الأخذ بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والقدرة على توظيف مهارات التواصل، والاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة بتوظيف مهارات التسويق الإلكتروني للمنتجات".

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التربوية التي استهدفت دراسة موضوع التربية الاقتصادية بمختلف مجالاتها، فعلى مستوى التعليم قبل الجامعي هدفت دراسة أبو دراز [21] إلى إثراء كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا بمفاهيم التربية الاقتصادية، من خلال إعداد قائمة بمفاهيم التربية الاقتصادية التي يجب أن يتضمنها المنهج، والتعرف على درجة توافر تلك المفاهيم في المنهج الحالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود (86) مفهوماً للتربية الاقتصادية من واقع (107) مفهوماً أعدها الباحث، وكذلك توصلت إلى غياب عدد من المفاهيم المرتبطة بالاستثمار والإنفاق، وأوصت بتطوير المناهج التعليمية، وتضمين مفاهيم التربية الاقتصادية بها بشكل عادل. أما دراسة أحمد وعبد الجواد [33] فقد هدفت إلى وضع آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلبة، وقد توصلت الدراسة إلى وضع آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلبة من خلال خمسة أبعاد وهي: دور أهداف التعليم قبل الجامعي، ودور إدارة المدرسة، ودور المقررات الدراسية، ودور الأنشطة الطلابية، ودور المعلم. وقامت سلوتر [34] بدراسة أثر برنامج تكنولوجيا على شبكة الإنترنت في تنمية الوعي الاقتصادي لطلبة المدارس الثانوية يوضح الطرق التي يحصل بها الطلبة على معارفهم المالية والاقتصادية، وأكدت نتائج الدراسة أن الطلبة يؤمنون بأهمية المعارف الاقتصادية لهم، إلا أنه لا توجد أي مقررات أو برامج في هذا المجال، وأن للوالدين الدور الأكبر في ذلك، وأثبتت الدراسة فاعلية البرنامج التكنولوجي الذي تم إعداده لتنمية الوعي الاقتصادي للطلبة، لكن ظهرت الصعوبة في أن بعض الطلبة لم يكن لديهم كمبيوتر شخصي.

وأما على مستوى التعليم الجامعي، فهذه دراسة علي [28] إلى إعداد تصور مقترح للتربية الاقتصادية بالتعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية المصرية، من خلال دراسة واقع التربية الاقتصادية لطلبة التعليم الجامعي، وأظهرت النتائج وجود عدد من المشكلات المتعلقة بزيادة الإنفاق والاستهلاك، وقلة العمل والإنتاج، وضعف الادخار والاستثمار، كذلك ضعف المحافظة على البيئة والممتلكات العامة، وضعف الالتزام بالمشروعية في الكسب والإنفاق، وضعف المشاركة في التنمية.

أما دراسة الربيعاني والمخلافي [23] فقد هدفت إلى قياس مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس، وباستخدام مقياس للوعي الاقتصادي الذي تضمن مكونين (معرفي، ووجداني) توصلت الدراسة إلى وجود تدني في مستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلبة، وأن هناك اختلافات في مستوى الوعي الاقتصادي لدى الطلبة تُعزى لمتغير الجنس والتخصص والمستوى التعليمي.

إكساب الطلبة الوعي الاقتصادي، وما يرتبط به من قيم ترشيد الاستهلاك وحسن استغلال الموارد الاقتصادية، وأهمية المرحلة التي تتناولها الدراسة، كذلك ربط هذه التربية بريادة الأعمال، والتي تشكل أهمية في رفد المجتمع بمخرجات منتجة ذات وعي اقتصادي يساهم في المشاركة لتفعيل التنمية بالمجتمع، إضافة إلى أنها لاتقف عند حد دراسة الواقع، وإنما تمتد إلى تقديم مقترحات عملية وإجرائية لدور التعليم الجامعي في تعزيز ثقافة تلك التربية في هذه المرحلة التعليمية.

ج. مصطلحات الدراسة

1- التربية الاقتصادية

تُعرف التربية الاقتصادية في قاموس التربية بأنها: "العملية التي تهدف إلى تطوير الطلبة اقتصادياً بتربيتهم كمستهلكين وكأرباب أسر مستقبلاً" [24]. وعرفتها الموسوعة الدولية لبحوث ودراسات التربية بأنها: " الجهود التربوية التي تستهدف تنمية قدرة المواطن على العمل بفاعلية في المجال الاقتصادي المتصل بحياته كمنتج ومستهلك، ويشمل ذلك المعرفة الاقتصادية، والقدرة على اتخاذ القرار العاقل، والمنطقي والاستعمال الأمثل للموارد ومهارات التفكير الاقتصادي" [25].

وعرفها عبود [26] بأنها "توجيه نمو الفرد الإنساني وجهة ترتضيها الجماعة، ويتعارف عليها الناس ويقرها النظام السائد، في التعامل الاقتصادي للأفراد، خاصة فيما يتعلق بجانب الإنتاج والاستهلاك، بوصفهما الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، منذ بداية حياة الانسان على هذه الأرض" بينما عرفها الشرعة [27] بأنها " كيفية تعليم الفرد إدارة إمكاناته وموارده الاقتصادية، والتعامل مع الجوانب الاقتصادية في حياته بكفاءة".
أما التعريف الإجرائي الذي ستبناه الدراسة الحالية للتربية الاقتصادية فهو: "عملية إكساب طلبة الجامعة مجموعة من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات خاصة فيما يتعلق بجوانب الإنفاق والاستهلاك والعمل والإنتاج، والإدخار والاستثمار، والتعامل مع البيئة والممتلكات وذلك لتوعيتهم وتعديل سلوكهم وتحقيق التنمية والتقدم بطرق مشروعة من خلال تبني الأساليب والوسائل المناسبة" علي [28]. ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول بأن التربية الاقتصادية هي تربية تثقيفية، وتوعوية، وإنتاجية، وتنموية مستمرة.

2- متطلبات ريادة الأعمال:

قبل الشروع في تعريف متطلبات ريادة الأعمال، سيتم التطرق إلى بعض تعريفات مصطلح ريادة الأعمال، فمن حيث المتطلبات عرفها كوراتكو [29] بأنها: "عملية ديناميكية قائمة على التغيير، والإبداع، ويتطلب ذلك طاقة إبداعية، ورغبة ذاتية نحو تبني، وتوليد أفكار جديدة، وحلول مبتكرة" كما أشار الجمالي [30] أنها تشمل القدرة على الاستعداد لتحمل "إنشاء مشروع جديد بإمكانيات محدودة تعتمد بشكل أساسي على الابتكار والإبداع، فقد تكون تقنية جديدة، أو منتج جديد يلي رغبات جديدة، ومن ثم تؤسس مكانها في السوق، وأيضاً توفر فرص عمل جديدة لرائد الأعمال، ومن يعملون معه بربح كبير يحقق الثراء لرائد الأعمال، ويمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني". كما وتُعرف البلقاسي [31] ريادة الأعمال بأنها " القدرة على المبادرة في إنشاء مشاريع خاصة جديدة ذات أفكار مختلفة والرقى بها نحو القمة". وأما من حيث الهدف منها فقد عرفته حسنين [32] بأنها " عملية إبداعية يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لإيجاد أفكار جديدة، وحلول مبتكرة؛ لإنشاء أعمال

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

وجاءت دراسة كوكران [12] لمعرفة أثر دراسة مقرر في التربية الاقتصادية على الوعي المالي والاقتصادي لطلبة الجامعة، وقد أظهرت النتائج أن وعي الطلبة بهذه المواضيع كان منخفضاً جداً قبل دراسة مقرر التربية الاقتصادية، وبعد دراسة هذا المقرر ارتفع مستوى وعيهم المالي والاقتصادي، واجتازوا الاختبارات التي قدمت لهم، مما يشير إلى أن وجود المقرر يمثل أهمية كبيرة في إثراء المعرفة والوعي الاقتصادي لدى الطلبة.

وهدفت دراسة ماكزي [35] إلى بحث العلاقة بين مستوى المعارف المالية والاقتصادية لخريجي الجامعة وبين مستوى نجاحهم في مجالات عملهم، وكذلك مستوى ديونهم وطلبهم للقروض؛ حيث أكدت نتائج الدراسة أنه كلما كان الخريج ذو ثقافة مالية واقتصادية عالية كلما كان رائداً في مجال عمله وبالتالي قلت حاجته للقروض وانخفض مستوى ديونه.

وهدفت دراسة كيوو [36] إلى الكشف عن الأساليب التي يكتسب بها طلبة الجامعة معارفهم وسلوكياتهم الاقتصادية، والعوامل التي قد تسهم في أزمات مالية للطلبة تؤثر على حياتهم، وتوصلت الدراسة إلى أن للوالدين دوراً كبيراً في تزويد أبنائهم الطلبة بالمعارف والسلوكيات الاقتصادية والمالية وفي عمليات التطبيع الاقتصادي للطلبة، وأكدت الدراسة على ضرورة إنشاء مقرر دراسي عن التربية الاقتصادية والمالية يدرس لطلبة الجامعة، ويعتبر شرطاً أساسياً للتخرج.

وتعددت الدراسات المرتبطة بزيادة الأعمال؛ حيث هدفت دراسة الرميدي [37] إلى تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبتها والتعرف إلى المعوقات التي تواجهها في ذلك، وأكدت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك قصور واضح لدور الجامعات في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبتها شملت كل محاور الدراسة السبعة (الرؤية والرسالة والاستراتيجية، والقيادة والحوكمة، والموارد والبنية التحتية، والتعليم للريادة، والدعم الجامعي، والتدويل والعلاقات الخارجية، وتقويم ريادة الأعمال) كما اختتمت الدراسة باستراتيجية مقترحة لتحسين دور الجامعات في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لطلبتها.

وهدفت دراسة الجمالي والعربي [30] إلى التعرف على واقع ثقافة ريادة الأعمال، وآليات تفعيلها بجامعة حائل من وجهة نظر الهيئة التدريسية، وتوصلت إلى نتيجة ضرورة وضع السياسات وأهداف محددة وخطط تنفيذية فيما يخص ريادة الأعمال في الجامعة، كما أوصت بوضع خطة عمل متكاملة على مستوى الجامعة ككل وبإشراك كافة المعنيين بالكليات والعمادات المساندة، وتكثيف الجهود لدعم ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر والأفكار الريادية من خلال وسائل متنوعة وبشكل دوري ومستمر.

أما دراسة عبد الفتاح [38] فقد هدفت إلى التعرف على مستوى وعي طلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود بثقافة ريادة الأعمال واتجاهاتهم نحوها، وتوصلت إلى نتيجة أن معارف الطلبة بريادة الأعمال جاءت بدرجة مرتفعة، وأن اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال جاءت بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بتوفير المعلومات اللازمة، لسرعة إنجاز المشاريع الريادية وتأسيسها في ضوء وفرة المعلومات التي تضمن نجاحها وديمومتها.

وهدفت دراسة سلطان [39] للتعرف على مستوى توفر خصائص ريادة الأعمال لدى طلبة البكالوريوس تخصص "إدارة أعمال" في جامعات جنوب الضفة الغربية، كما سعت هذه الدراسة إلى معرفة الاحتياجات اللازمة للطلبة للتوجه للعمل الريادي، ومن خلال تطبيق المنهج الوصفي أظهرت نتائج الدراسة

الكيمومية والقمشوعية و محمد ولاشين

أن مستوى توفر خصائص الشخص الريادي جاء بشكل كبير حسب الترتيب التالي: التخطيط، ثم التحكم الذاتي، ثم الثقة بالنفس يليها مستوى عالي من الطاقة والمثابرة والالتزام، ثم التواصل مع الآخرين، فالاستقلالية، يليها تحمل المخاطر وأخيراً الحاجة إلى الإنجاز، وأن متطلبات العمل الريادي جاءت على النحو التالي: رأس المال، الفكرة الريادية، الدورات التدريبية، بيئة قانونية داعمة، معرفة بالتكنولوجيا، البنية التحتية، وأخيراً ثقافة اجتماعية داعمة.

بينما هدفت دراسة العتيبي وموسى [40] إلى تحديد مستوى الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة جامعة نجران من خلال تحديد درجة معرفة طلبة جامعة نجران بثقافة ريادة الأعمال، والتعرف على اتجاهاتهم نحوها، وتوصلت إلى أن درجة استجابات الطلبة على بعد معارف الطلبة بريادة الأعمال جاءت مرتفعة، وجاءت استجابات الطلبة على بعد اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال متوسطة، وأوصت الدراسة بعقد برامج تدريبية وندوات وورش العمل داخل الجامعة للتوعية بثقافة ريادة الأعمال، وسمات ومهارات الريادي.

وقامت الخزندار [41] بدراسة هدفت إلى معرفة أثر الريادة في التنمية المجتمعية بالجامعات الفلسطينية بغرض التأكيد على الفكر الريادي وتعزيزه لدى الطلبة في الجامعات. وتوصلت الدراسة إلى وجود إدراك لدى الجامعات الفلسطينية لأهمية الريادة، وتبنيها مساقات ريادية في برامج إدارة الأعمال؛ حيث قامت بعض الجامعات بتأسيس حاضنات أعمال لتبني المشاريع الريادية، وتوفير جزء من الدعم المادي للرياديين.

وجاءت دراسة أبو قرن [42] بهدف التعرف على واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية من خلال دراسة مقارنة بين عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية ومركز التعليم المستمر بجامعة الأزهر، وباستخدام المنهج الوصفي، أظهرت النتائج وجود دور متوسط لكل من (الإبداع والابتكار، والمخاطرة، ودرجة التنافسية، ودرجة الاستقلالية، والثقافة الريادية) على التوجه الريادي في التعليم المستمر في الجامعة الإسلامية، في حين تبين أن الدور قليل لكل من (الإبداع والابتكار، والمخاطرة، ودرجة التنافسية، ودرجة الاستقلالية، والثقافة الريادية) على التوجه الريادي في التعليم المستمر في جامعة الأزهر.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار العام للدراسة، وكذلك تغذية الإطار النظري وتدعيمه بنتائج وتوصيات هذه الدراسات، كما وتم الاستفادة منها في تصميم أداة الدراسة، ومن خلال العرض السابق نجد أن هناك أوجه اتفاق واختلاف بين الدراسات التي تم عرضها والدراسة الحالية، فمن حيث الاتفاق نجد أن هناك اتفاقاً في وجود مشكلة متعلقة بالتربية الاقتصادية سواء على صعيد التعلم الجامعي أو قبله، كذلك هناك حاجة ماسة لتمكين الطلبة الجامعيين لريادة الأعمال، وما يدل على ذلك أن أغلب الدراسات التي استهدفت قياس الوعي الاقتصادي والوعي الريادي للطلبة أظهرت نتائجها بأن مستوى الوعي لدى طلبتها كان بدرجة قليلة، مثل دراسة الربيعاني والمخلافي [23]، ودراسة كوكران [12]، دراسة ماكزي [35]، ودراسة العتيبي وموسى [40]، ودراسة عبد الفتاح [38]. أما من حيث الاختلاف فقد اختلفت الدراسة الحالية عن باقي الدراسات التي تم عرضها في أنها اهتمت بدراسة دور الجامعة في تعزيز التربية الاقتصادية في ضوء متطلبات ريادة الأعمال؛ لكون هذه المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض بعلاقة واضحة في الواقع، إذ أنه إذا لم يكن هناك وعي وتربية اقتصادية فلن يكون هناك دافع

لوجود رائد أعمال يسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمع، كما وأن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة متغير واحد فقط عدا دراسة علي [28] التي درست التربية الاقتصادية في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية.

وخلاصة القول نجد أن أغلب الدراسات تؤكد على أهمية توافر الوعي والتربية الاقتصادية لدى طلبة الدراسات الجامعية، وهذا الوعي لا يكون إلا بمجموعة من العوامل المؤثرة منها الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الجامعية بمراحلها المختلفة، والمجتمع، وذلك من خلال إكساب هذه الفئة المعارف والممارسات والعادات الاقتصادية التي تؤدي إلى تربيتهم في هذا الجانب بشكل صحيح يسهم في دعمهم لأنفسهم أولاً والتنمية المستدامة للمجتمع، والاعتماد على أنفسهم في إيجاد مصدر دخل يعينهم على العيش الكريم وفقاً لمتطلبات الحياة العصرية.

الإطار النظري

يتناول هذا الجزء الأدب النظري ذو العلاقة بالتربية الاقتصادية وريادة الأعمال، من حيث الأبعاد الفلسفية للتربية الاقتصادية، كذلك يتناول جزء منه موضوع ريادة الأعمال بشكل عام، ثم العلاقة بين التربية الاقتصادية وريادة الأعمال في سلطنة عمان.

أولاً: الأبعاد الفلسفية للتربية الاقتصادية

لقد برزت العلاقة بين التربية والاقتصاد منذ زمن ليس بالقريب؛ حيث أكد آدم سميث وهو من فلاسفة الاقتصاد في القرن الثامن عشر على أهمية التربية والتعليم في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهاراته اليدوية، كما أشار إلى أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية [2].

كما تنطلق التربية الاقتصادية للأفراد من فهم محدد لقضية الملكية الاقتصادية، فالملكية الاقتصادية الرأسمالية تقرر ملكية الفرد في الأصل، في حين تقرر النظرية الاشتراكية ملكية المجتمع، والملكية في الفكر الإسلامي تقرر الملكية الفردية والملكية المجتمعية في آن واحد، ولكنها لا تطلق هذه الملكيات بدون حدود؛ حيث يصبح الفرد مستخلفاً في مال الله البحيري [1]، ويتطرق هذا المحور إلى أهداف التربية الاقتصادية وأهميتها على نطاق الفرد والمجتمع.

أهداف التربية الاقتصادية

من خلال التعريفات الأنفة الذكر للتربية الاقتصادية يتضح لنا أن الهدف الأساسي لها وهو تزويد الفرد بالمعارف والقيم الاقتصادية وتوعيته، وتطوير سلوكياته في الاستهلاك؛ ليحقق التنمية والتقدم الذاتي، ويسهم في تنمية المجتمع اقتصادياً. كما تهدف التربية الاقتصادية إلى توعية الفرد بالقضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجهه وتواجه مجتمعه، وإكسابه أساليب السلوك الاقتصادي الرشيد لتحقيق أفضل تكيف ممكن مع البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها البحيري [1]. ونتيجة لتعدد الأبحاث والدراسات في مجالات متنوعة من التربية الاقتصادية، فقد تنوعت الأهداف منها، والتي يمكن ترتيبها في التالي علي [28]؛ محمود [43]؛ محمد [44]:

1- إعداد الكوادر المثقفة الواعية اقتصادياً:

تسعى التربية الاقتصادية إلى إكساب الأفراد القدر الكاف من الوعي الاقتصادي، وتعزيز الثقافة الاقتصادية؛ حتى يصبحوا قادرين على مواجهة المشكلات الاقتصادية المتأثرة بالتغيرات المجتمعية المختلفة، كما تسهم في إكساب الطلبة درجة من الذكاء الاقتصادي الذي يسمح لهم بالدخول في عالم الاستثمار، والمنافسة الاقتصادية الشريفة.

2- ترشيد الاستهلاك والهدر في الإنفاق:

تهدف التربية الاقتصادية إلى توعية الأفراد بضرورة الاعتدال في الاستهلاك والهدر في الإنفاق، خاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تبذل في نشر الإعلانات الترويجية للمنتجات المختلفة، وبالتالي تساعد التربية الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاستهلاكية والإنفاق السليم لكافة مستلزماتهم الحياتية.

3- إعداد الكوادر العاملة المنتجة:

يهدف تحقيق الذات وتكوين الدخل المناسب للطلبة، فقد كان من أهداف التربية الاقتصادية الاهتمام بإعدادهم كمنتجين؛ من خلال حثهم على دراسة احتياجات سوق العمل، والتغيرات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي، وتوعيتهم بأهمية العمل كقيمة إنسانية بغض النظر عن نوعه، وأهمية إسهامهم بهذا العمل في تنمية ذاتهم أولاً ثم تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه.

4- تنمية السلوك الاستثماري:

حيث تُشجع التربية الاقتصادية على الاستثمار وفقاً لدراسة الاحتياجات الاقتصادية في المجتمع؛ لأن ذلك يؤدي إلى توفير الدخل، وبالتالي الاستثمار عن طريق المشاريع الخاصة، وهذا بدوره يسهم في تغيير بعض الاتجاهات السلبية السائدة لدى الأفراد كتفضيل العمل الحكومي بدل الخاص.

5- تنمية السلوك الادخاري:

مما تسعى التربية الاقتصادية إلى تحقيقه هو إدراك الفرد لمعنى الإنفاق وتوفير المال لاستثماره بأفضل الطرق، وبالتالي الحصول على عائد مناسب يسهم في تنمية دخل الفرد، وسد احتياجاته اليومية.

6- غرس قيم المحافظة على البيئة والممتلكات العامة والخاصة:

من خلال توعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة والممتلكات العامة والخاصة مثل (المياه – الكهرباء – الطرق – وسائل النقل)، وتنمية الإحساس بالمجتمع، وظروفه ومشكلاته الاقتصادية، وغرس روح الولاء، والانتماء في نفوسهم، وتكوين الشخصية الوطنية التي تهتم بمجتمعها، وتعمل على تقدمه ورفقيه وتنميته.

7- تحقيق المشاركة في التنمية الاقتصادية المجتمعية:

وذلك من خلال ما تسعى إليه التربية الاقتصادية من تنمية وعي الطلبة بالمعارف والقيم والاتجاهات الإيجابية نحو العمل وتقدير قيمته، وأهمية الاستثمار في المجتمع باستغلال كافة موارده المتنوعة ووفقاً لاحتياجاته، وتنمية التعاون والتكافل بين أفرادها.

8- تحقيق الالتزام بالمشروعية في الكسب والإنفاق:

تسعى التربية الاقتصادية إلى توعية الأفراد بالسلوك الاقتصادي المشروع وغير المشروع؛ في الكسب والإنفاق، وتوضيح الآثار المترتبة من كل نوع على الفرد والمجتمع.

من خلال ما سبق نجد أن أهداف التربية الاقتصادية تؤكد على التربية من أجل العمل والإنتاج، والتربية من أجل الادخار والاستثمار، والتربية من أجل التنمية والاقتصاد، والتربية من أجل الوعي والتثقيف، والتربية من أجل الدين والقانون، بل والتربية من أجل الحياة.

أهمية التربية الاقتصادية

تُعد التربية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في حياة الفرد والمجتمع، ولا تقل أهميتها عن أنواع التربية الأخرى، وتكتسب التربية الاقتصادية أهميتها من خلال: التراكوي [45]

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

(1) إعداد الفرد للحياة الاجتماعية: تركز التربية الاقتصادية على الإنسان لكونه نواة المجتمع فإذا صلح؛ صلحت الأسرة والمجتمع والدولة والأمة، وبالتالي يصبح قوة فاعلة وقائدة ورائدة في كافة جوانب الحياة.

(2) تعميق الإحساس بالمسؤولية اتجاه الفرد والمجتمع: تسهم التربية الاقتصادية في تشكيل شخصية الفرد، وتغرس فيه المسؤولية الاجتماعية تجاه نفسه والأفراد والمجتمع الذي يتمتع بالعيش فيه، وبالتالي يتحمل جزءاً من المساهمة في بناء هذا المجتمع، ورقبه في شتى الجوانب.

(3) البركة في الرزق والصحة: من المعاني المرتبطة بالبركة في الرزق هي النماء والزيادة، والريح والكسب، وهذا من الأولويات التي تسعى التربية الاقتصادية إلى تحقيقه للفرد، وإذا ما شعر الفرد ببركة في ماله؛ دعاه ذلك إلى البذل والسعي والتطوير المستمر للحصول على نتائج أفضل من قبل، وهذا ينعكس إيجاباً عليه وعلى المجتمع.

(4) احترام المال: يُعد المال زينة الحياة الدنيا، وسبباً من أسباب السعادة فيها، وتسعى التربية الاقتصادية إلى غرس القيم التربوية في نفوس الأفراد، وأهمها احترام المال الذي هو أساس لتأمين الحياة الكريمة للفرد، واحترام المال يدفع الفرد إلى استثماره بالطرق الصحيحة التي تؤدي إلى زيادته ونمائه، مما يحقق له وللمجتمع المنافع المشتركة.

(5) الحياة الكريمة: التربية الاقتصادية الصحيحة سبب من أسباب الحياة الكريمة التي يسعى الفرد إلى تأمينها له ولأسرته، فمن خلال التربية الاقتصادية يتعلم الفرد أسس الاستهلاك والإنفاق الصحيحة، وطرق الكسب والاستثمار المناسب التي تحقق له متطلبات العيش الكريم.

(6) الرفاهية المستقبلية: هي الوفرة في السلع والخدمات، وكلما زادت الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، زادت الرفاهية العامة فيه، وانعكس ذلك على الفرد. ومع التطور التكنولوجي وزيادة وسائل الرفاهية التي أصبحت متطلباً أساسياً للفرد تبرز أهمية التربية الاقتصادية كمنظومة متكاملة تربوية واجتماعية، واقتصادية تحقق للفرد الرفاهية المستقبلية التي يطمح فيها.

ثانياً: متطلبات ريادة الأعمال

اختلف الباحثون في تعريف ريادة الأعمال؛ حيث عرفها ديفت [46] بأنها "عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به"، وعرّفها الجمالي [30] بأنها إنشاء مشروع جديد بإمكانيات محدودة نسبياً، وتعتمد على الابتكار والإبداع، وقد يكون المشروع الريادي تقنية جديدة أو خدمة أو منتج جديد يلي رغبات لم تلبى من قبل، ومن ثم تحتل مكانتها في السوق، وأيضاً توفر فرص عمل جديدة لرائد الأعمال، ومن يعملون معه بريح كبير يحقق الثراء، وليس فقط العيش الكريم. أما الزعي [47] فتعرفها بأنها عملية ديناميكية يتم من خلالها تحويل المعرفة إلى منتجات، وذات رؤية تقوم على التغيير والتطوير الإيجابي، مما يتطلب استخدام الطاقات الفكرية لتطوير وتطبيق الأفكار الجديدة والحلول الخلاقة.

وهناك العديد من الأشياء التي يجب القيام بها والمهارات التي يجب اكتسابها للنجاح كرائد أعمال؛ حيث يعتقد العديد من رواد الأعمال أن أهم عامل في تحديد مستوى نجاحهم في إقامة شركة ناشئة هو الخبرة العامة والمهارات التي يمتلكونها في مجال عمل الشركة، رغم ذلك، هناك مجموعة معينة من المهارات التي يتمتع بها معظم رواد الأعمال الناجحين، والتي ساعدتهم على الوصول إلى أهدافهم. فحتى تطلق وتدير شركة جديدة، فإنك بحاجة بالتأكيد إلى أن تتمتع بالصبر وأن تمتلك أعصاباً حديدية، كما أنك بحاجة أيضاً إلى تنمية عدد من

الكيمومية والقمشوعية و محمد ولاشين

المهارات المهمة الأخرى، والتي من شأنها أن تلعب دوراً في نجاحك في المستقبل، ومن هذه المهارات ما يلي رواد [48]؛ الحدراوي [49]؛ الرجوب وآخرون [50]؛ أبو قرن [42].

(1) الطموح: رواد الأعمال الناجحين لا يستسلمون، وذلك بسبب شخصياتهم الطموحة، فهم يسعون إلى النجاح ويثابرون لتحقيقه، وبالتالي فإن الطموح الكبير يكون دافعاً داخلياً للعمل الجاد، ولبذل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز العمل على النحو الصحيح.

(2) الرغبة في التعلم: يظن بعض الأفراد أن التعلم يتوقف عند التخرج من الكلية أو الحصول على شهادة ما، ولكن الحقيقة أنه عملية تستمر باستمرار الحياة، فيجب أن تظل على اطلاع بكل التغيرات في التكنولوجيا، وآخر تطورات الصناعة، وآليات المبيعات، والبحث دوماً عن المعرفة.

(3) الإبداع: إذا كنت تقوم دائماً بنفس الأعمال والممارسات، فإنك لن تخرج بنتائج جديدة على الأغلب، لذا يجب أن تجرب أشياء جديدة وأن تجعل تجربتك ثرية بالخبرات المتنوعة، كالتحدث لأشخاص جُدد، أو دورة تدريبية في مجال تهتم به، وبالتالي فإن كل تجربة تمر بها قد تفتح أمامك فرصاً جديدة لم تكن متاحة لك من قبل.

(4) الابتكار: هو أن تبتكر أشياء ذات قيمة في الخدمات والأفكار والإجراءات والعمليات ضمن مجموعة من العاملين مع بعضهم في ظل الإطار الاجتماعي للمؤسسة، والذي يتكون من الأفراد والجماعات للتأثير في السلوك الابتكاري لهم.

(5) الاستعداد والميل نحو المخاطرة: وهي ما يتم أخذه بعين الاعتبار مع إمكانية التعرض للخسارة؛ حيث إن القدرة على إيجاد منتج جديد أو الدخول في سوق جديد قد يؤدي إلى مخاطرة عالية نتيجة التقلبات في السوق، ولا يوجد ما يؤكد القبول لهذه المنتجات.

(6) التفرد: وهو القدرة على التميز عن المؤسسات الأخرى للمنافسة في نفس قطاع الأعمال، سواء كان ذلك بطبيعة المنتجات أم الخدمات التي تقدمها، وكذلك طبيعة الموارد التي تمتلكها، وهذا يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية والاستمرارية في تقديم المنتجات الأفضل التي يصعب تقليدها.

(7) المبادرة: ويقصد بها التوجه الإيجابي في الحياة، وهي ما يدفع الفرد أو المؤسسة للعمل سبقاً ابتداءً عن غيره، أو بمعنى آخر هي القدرة على أخذ مخاطرة عالية أكثر من ظروف البيئة المحيطة بالمؤسسة، ويرتبط بها القدرة على الحسم واتخاذ القرار وسرعة التصرف، وتوقع المخاطر والاستعداد لمواجهتها، ومن صور المبادرة التعاون مع المنافسين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة والوصول إلى مستوى أعلى في كافة عناصر العمل الريادي.

(8) المسؤولية: وهي قدرة الريادي على مواجهة المشكلات والتصدي لها لا الهروب منه، وتعد المسؤولية من صفات القادة الناجحين الذين يديرون أعمالهم مع تحملهم لمواجهة ما يمكن أن يعرقل أعمالهم.

(9) الثقافة الريادية: وهي مقدار الثقافة التي يجب أن يتمتع بها الريادي، والتي تمكنه من الدخول في عالم ريادة الأعمال بكل ثقة.

(10) المنافسة: يمتلك الريادي القدرة على المنافسة من خلال معرفته أين ومتى وكيف يبدأ مشروعه، مع الأخذ بالاعتبار إتقان العمل بطريقة مبتكرة في ضوء الإمكانيات المتاحة.

ثالثاً: ريادة الأعمال والتربية الاقتصادية في سلطنة عمان

7- إعادة هيكلة النظام الداخلي لبنك التنمية العماني بما يضمن تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض وتخفيض ضمانات الرهن، على أن يتم الانتهاء من هذه الهيكلة خلال عام 2013 م.

8- بث حزمة برامج إعلامية اقتصادية تفاعلية ومتنوعة تختص بغرس ثقافة العمل الحر من خلال القنوات التلفزيونية القائمة أو من خلال إطلاق قناة تلفزيونية اقتصادية، واتخاذ إجراءات عملية قبل نهاية عام 2015؛ لتمكين رواد الأعمال من تأسيس أندية خاصة بهم تسهم في صفق تجاربهم وتعزيز تبادل الخبرات فيما بينهم.

9- تضمين ريادة الأعمال في المناهج الدراسية والبرامج التعليمية في التعليم المدرسي، واستخدام وسائل لغرس ثقافة ريادة الأعمال في صفوف الناشئة، ودعم تنفيذ أنشطة طلابية بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال ريادة الأعمال، وتأسيس مركز للابتكار تحت مظلة مجلس البحث العلمي.

وسلطنة عمان حالها كباقي الدول مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها من الدول التي أدركت بأنها لا تستطيع توفير الوظائف لكافة أبنائها مهما بلغت قوتها الاقتصادية، وبالتالي لجأت إلى إيجاد قاعدة عريضة من ممارسي الأعمال الحرة وهي تمثل القوة الدافعة للاقتصاد في هذه الدول [54].

إن العالم الذي نعيشه اليوم هو عالم مُتغير قائم على فكر اقتصادي بحت، يعتمد على السيطرة والتحكم في الثروات بما يُحقق العائد المالي. وتعد الدول المُنتجة اقتصاديًا هي القادرة على التنافسية والبقاء في المُقدِّمة، أما تلك التي تعتمد على أحادية السلعة، أو ما يسمى بالمنتجات الطبيعية كالتنّفط والمعادن، فتبقى رهينة لتحكم الآخرين فيها، لذا ما نشهده اليوم من تضارب في أسعار النّفط وتأثيره بصورة مُباشرة على المواطن العماني، يتطلب إعادة التّفكير في كيفية بنائه بما يمكنه من التعامل مع الأزمات الاقتصادية، بل يجب أن يمتلك القدرات التي تُساعده على مواجهة التّحديات المالية [55].

وتُعد ثقافة التربية الاقتصادية مطلبًا أساسيًا من متطلبات الحياة المعاصرة، وهي جزء لا يتجزأ من ثقافة القرن الحادي والعشرين، فقد أوصت دراسة الربيعاني والمخلافي [23] التي هدفت إلى التعرف على مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة الدراسات في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، بتنمية معلومات الطلبة الاقتصادية في مجالات الاستثمار، والتعاملات البنكية، والتعامل مع الموارد الخام، ونظام السوق، وتعزيز اتجاهات الطلبة نحو أهمية الجوانب الاستثمارية، تطوير المقررات الدراسية ذات الصلة بالتربية الاقتصادية، من خلال موضوعات الموارد الاقتصادية، والاستثمار، ونظام السوق، والتكتلات الاقتصادي، تنمية معلومات ومهارات الطلبة للاستفادة من الفرص الاستثمارية في السلطنة، وتنمية معلوماتهم حول كيفية الاستفادة من نقودهم بشكل أفضل والتعامل مع التقلبات الاقتصادية، ومشكلة التضخم.

وتزامنا مع الوضع الاقتصادي الراهن بالسلطنة بدأ موضوع ريادة الأعمال في السلطنة يترسخ، وأصبحت هناك قنوات بأن البدء بمشروع صغير أساس لنجاح أكبر من خلال الدعم المقدم ماليًا من صناديق التحفيز والاستشارات المتخصصة في هذا المجال، ويوجد نماذج للشباب العماني الذين سجلوا نجاحات في مجال ريادة الأعمال، ومن المهم أن تكون هناك إرادة، علاوة على استغلال الفرص، ومجالات التحفيز المتاحة التي تقدمها عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة. وتوالت بعدها الإنجازات في مجال ريادة الأعمال بالسلطنة، وتأسست العديد من المؤسسات الداعمة لذلك، منها ما يهتم بنشر

شهدت السلطنة اهتمامًا مُتزايدًا ودعمًا وتوفيرًا لأساليب النجاح للمُبدعين؛ حيث كانت تُعاني من إقبال ضعيف من قبل الشباب العُماني على خوض غمار الريادة؛ نتيجة لنقص الوعي تجاه أهمية المشاريع الخاصّة، كما أنّها تواجه تحديات جمةً متمثلة في رسم استراتيجيات واضحة لهذا القطاع وتطوير القوانين والتشريعات ومحاربة البيروقراطية المتمثلة في المعاملات القانونية المرتبطة بهذه المشاريع الفارسي [51]، ويُعد مفهوم ريادة الأعمال نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يتركز على الدولة والقطاع الخاص والشركات والمؤسسات الكبرى؛ حيث يقوم هذا المفهوم في جوهره على الابتكار والإبداع في إطار الاقتصاد الجديد، وقد نما قطاع ريادة الأعمال بشكل كبير خلال العقدين الماضيين حتى أصبح مكونًا أساسيًا في اقتصاد الدولة، وفي عملية التنمية لأي بلد من بلدان العالم [52].

وتُعد قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي نقطة الانطلاق في مجال ريادة الأعمال بالسلطنة؛ حيث جاءت أهم القرارات في التالي [53]:

1- اعتماد وتنفيذ برنامج لتدريب موظفي القطاع الحكومي، من ذوي العلاقة والتعامل المباشر مع القطاع الخاص؛ لتعزيز فكر ريادة الأعمال لديهم ولتحسين تعاملهم وتسهيل وتطوير الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق تقديم أفضل الخدمات لتمكين هذه المؤسسات من أداء دورها التنموي، على أن تتم المباشرة في تنفيذ هذا الإجراء خلال النصف الثاني لعام 2013 م.

2- السماح لموظفي الحكومة الراغبين في إنشاء وإدارة مؤسساتهم الخاصة بالتفرغ لها مع الاستمرار في صرف رواتبهم لمدة سنة وفقًا لضوابط محددة يتم اعتمادها خلال العام 2013، و تخصيص جائزة سنوية بمستوى عالٍ تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات والأفراد الداعمين لها وتنفيذها اعتبارًا من عام 2014 م.

3- تأسيس مؤسسة حكومية مستقلة إداريًا وماليًا تعنى بتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفدها بالموارد المالية والبشرية الكافية بحيث تدرج تحت مظلتها برامج الدعم الفني الحكومية الحالية المتعلقة بهذه المؤسسات.

4- تخصيص قطع أراضٍ مناسبة في مختلف محافظات السلطنة لبناء مراكز أعمال وحاضنات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم استثمارها من قبل الحكومة أو القطاع الخاص، وتخصيص قطع أراضٍ زراعية وصناعية وتجارية بعقود ارتفاع لاستثمارها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب اشتراطات يحددها المجلس الأعلى للتخطيط ووزارة الإسكان.

5- تطوير إجراءات المحطة الواحدة بوزارة التجارة والصناعة بما يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يتم الانتهاء من تقديم كافة خدماتها إلكترونياً مع نهاية عام 2013 م، ومراجعة قوانين التنافسية ومنع الاحتكار بما يحقق الحماية لهذه المؤسسات، وتطبيق نظام يقضي بقيام المؤسسات الخاصة بكافة درجاتها بتحويل رواتب موظفيها إلى حساباتهم الخاصة في البنوك على أن يبدأ التطبيق مع بداية عام 2014 م.

6- زيادة التسهيلات الائتمانية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك التجارية عبر مجموعة من التدابير ومنها تخصيص نسبة في حدود 5% من القروض التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات تسهل منح القرض بما يتناسب مع حجم تلك المؤسسات.

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

ثقافة ريادة الأعمال "كإنجاز عُمان"، و"ستارت أب عُمان"، ومنها ما هو معني بالتدريب والتعليم كريادة، ومنصة إدلال، كما توجد العديد من الصناديق الداعمة لرواد الأعمال بالسلطنة مثل صندوق الرفد، و"شراكة" صندوق تنمية مشروعات الشباب، والصندوق الوطني للتكنولوجيا، وبنك التنمية العُماني، "إسكان" تمويل رأس المال المخاطر، "برنامج الوثبة" بنك مسقط. وظهرت كذلك حاضنات الأعمال المتمثلة في المركز الوطني للأعمال، وحاضنات "ساس" لريادة الأعمال، وحاضنات مركز الزبير للمؤسسات الصغيرة، ومساحات الردهة للأعمال [53].

ومن خلال ما سبق نجد أن نهج الحكومة في الاهتمام بريادة الأعمال هو منطلق لبناء قدرات الشباب ومساهمته في قطاع الأعمال عبر تعزيز استراتيجيات التشغيل ورفد قطاع التعدين بكوادر وطنية، باعتبارها أحد محددات التمكين الاقتصادي، ومنطلق بناء ثقافة العمل، والإنتاج وترسيخ منهجية البحث عن مفهوم أعمق لإدارة الموارد، والاعتماد على الذات وتوظيف الفرص، وتحقيق مستويات عليا من الجاهزية لدى الفرد، ومساهمته في صياغة منظومة اقتصادية فاعلة تبدأ بتعميق فقه العمل وتأكيد التنافسية، وصناعة قصص النجاح، وتعميق القيمة المضافة للتدريب، ومتطلبات التمكين وإتاحة الفرص لبناء شركات اقتصادية عبر تأسيس شركات إنتاج داعمة للاقتصاد الوطني [56].

4. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات والحقائق ثم تبويبها، لوصف ما هو كائن، وما يتضمنه ذلك من التفسير والتحليل والمقارنة عامة، وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره، ومن

جدول 1

معاملات الثبات تبعاً لمجالات الاستبانة

المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
دور الهيئة التدريسية بالجامعة	9	0.758
دور المناهج الدراسية بالجامعة	12	0.749
دور الأنشطة الطلابية بالجامعة	7	0.778
دور الهيئة الإدارية بالجامعة	12	0.832
الاستبانة ككل	40	0.901

5. نتائج الدراسة ومناقشتها

يوضح الجدول (1) معامل الثبات لمجالات استبانة واقع ممارسات جامعة السلطان قابوس نحو تعزيز التربية الاقتصادية للطلبة، وقد تراوحت القيم بين (0.749 – 0.832)، أما معامل ألفا لكرونباخ ككل فقد بلغ (0.901)، وهذا يدل على ثبات مرتفع للمقياس ومناسبته لأغراض الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

تم إدخال البيانات على البرنامج الإحصائي (SPSS) مع استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات لدى أفراد عينة الدراسة.

- ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات.

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الكيمومية والقمشوعية و محمد ولاشين

خلال الاعتماد على أحد أدواته وهو الاستبانة، والتي تم تطبيقها على عينة من الطلبة بالكليات الإنسانية والعلمية في جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان. ب. عينة وأدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة بعد مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة علي [28]؛ أحمد وعبد الجواد [33]؛ Al-Kiyumi et [57] a. طبقت الاستبانة على عينة عشوائية قوامها 120 من طلبة الكليات الإنسانية والعلمية بجامعة السلطان قابوس؛ حيث تكونت الاستبانة من أربعة مجالات لدراسة دور الجامعة في تعزيز ثقافة التربية الاقتصادية لدى طلبتها تمثلت في مجالات: دور الهيئة الإدارية، ودور الهيئة التدريسية، ودور المناهج الدراسية، و دور الأنشطة الطلابية.

1- صدق الأداة

يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة، عرضت الاستبانة على محكمين من ذوي الخبرة والمختصين في مجالات الإدارة التربوية، وقد تم استرجاع الاستبانات المحكمة جميعها، وأجمع المحكمون على صدقها وملئمتها لقياس المجالات التي وضعت من أجلها، وذلك بعد إجراء التعديلات المناسبة في ضوء ملاحظات المحكمين وتوجيهاتهم، إما بالحذف، أو الإضافة، أو إعادة الصياغة، أو إعادة الترتيب. وتم إعادة ترتيب بعض العبارات للمجالات الأربعة (دور الهيئة التدريسية، ودور المناهج الدراسية، ودور الأنشطة الطلابية، ودور الهيئة الإدارية). كما هو ترتيبها في استبانة الدراسة في صورتها النهائية.

2- ثبات أداة للدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لاستخراج معامل الثبات ونتائجه في الجداول (1).

وللإجابة عن السؤال الثالث للدراسة والذي كان نصه: "ما واقع ممارسات جامعة السلطان قابوس نحو تعزيز التربية الاقتصادية للطلبة؟"، تم تطبيق استبانة تتكون من أربعة مجالات لدراسة دور الجامعة في تعزيز ثقافة التربية الاقتصادية لدى طلبتها تمثلت في أدوار: الهيئة الإدارية، والهيئة التدريسية، والمناهج الدراسية، والأنشطة الطلابية، وذلك على عينة عشوائية قوامها (120) من طلبة الكليات الإنسانية والعلمية بجامعة السلطان قابوس. وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول واقع دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز ثقافة التربية الاقتصادية لطلبها حسب فقرات الاستبانة. ولتوضيح نتائج الإجابة عن السؤال، تم تحديد المدى للمقياس الثلاثي من خلال حساب (الحدود الدنيا

المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (10)، العدد (1) – كانون الأول 2021

والعليا) ثم حساب المدى (أعلى قيمة- أقل قيمة) = (3-1=2)، وللحصول على طول الفئة تم تقسيمه على أكبر قيم في المعيار أي (0.66=3/2)، ثم تم الفئة.

جدول 2

معياري الحكم على نتائج السؤال الأول

المدى	درجة ممارسة الدور
2.34- 3	مرتفع
1.67- 2.33	متوسط
1- 1.66	منخفض

جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول واقع دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الأدوار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	4	دور الهيئة التدريسية بالجامعة	1.97	0.47	متوسط
2	3	دور المناهج الدراسية بالجامعة	1.96	0.48	متوسط
3	2	دور الأنشطة الطلابية بالجامعة	1.94	0.49	متوسط
4	1	دور الهيئة الإدارية بالجامعة	1.86	0.43	متوسط
		الاستبانة ككل	1.93	0.41	متوسط

يبين جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول واقع ممارسة أدوار تعزيز ثقافة التربية الاقتصادية في جامعة السلطان قابوس، إذ بلغ المتوسط العام للاستبانة (1.93) بانحراف معياري عام (0.41)، وبمستوى متوسط؛ حيث جاء دور الهيئة التدريسية بالجامعة في المرتبة الأولى بمستوى متوسط، بلغ متوسط حسابي (1.97)، تلاه في المرتبة الثانية دور المناهج الدراسية بالجامعة بمستوى متوسط،

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الهيئة الإدارية بالجامعة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	4	تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو العمل المهني.	2.22	0.67	متوسط
2	5	تدريب الطلبة على مشاريع تكسيهم حب العمل واحترامه.	2.20	0.71	متوسط
3	8	توفير شراكة بين مؤسسات العمل الإنتاجية والجامعة.	1.98	0.75	متوسط
4	6	إتاحة الفرصة للطلبة لمناقشة القضايا المتعلقة بالتربية الاقتصادية	1.94	0.73	متوسط
5	1	تعريف الطلبة بواقع سوق العمل والمهن المتنوعة المتاحة بالمجتمع.	1.85	0.66	متوسط
6	7	إكساب الطلبة طرق المحافظة على المال العام.	1.85	0.66	متوسط
7	12	تعزيز طلبة الجامعة الذين يمارسون سلوكيات اقتصادية سليمة.	1.81	0.74	متوسط
8	10	اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه السلوكيات غير الاقتصادية من بعض الطلبة.	1.73	0.76	متوسط
9	11	تدريب الطلبة على المشاركة في وحدات التسوق الاستهلاكية المتنوعة بالجامعة.	1.71	0.74	متوسط
10	2	توفير صندوق للتكافل الاجتماعي للطلبة.	1.70	0.67	متوسط
11	3	تعريف الطلبة بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.	1.69	0.72	متوسط
12	9	إحداث تكامل مستمر بين الجامعة والأسرة لتربية الطالب اقتصادياً.	1.64	0.63	منخفض
		المستوى العام	1.86	0.43	متوسط

يبين جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الهيئة الإدارية بالجامعة، إذ بلغ المتوسط العام (1.86)، بانحراف معياري عام (0.43)، بمستوى متوسط؛ حيث جاءت الفقرة (4) ونصها "تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو العمل المهني" في المرتبة الأولى بأعلى بمتوسط حسابي بلغ (2.22)، وانحراف معياري (0.67)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة (5) ونصها "تدريب الطلبة على مشاريع تكسيهم حب العمل واحترامه" بمتوسط حسابي بلغ (2.20)، وانحراف معياري (0.71)، أما في المرتبة الأخيرة

فقد جاءت الفقرة (9) بمستوى منخفض ونصها "إحداث تكامل مستمر بين الجامعة والأسرة لتربية الطالب اقتصادياً" بمتوسط حسابي بلغ (1.64)، وانحراف معياري (0.63). وربما تعزو هذه النتيجة إلى أن جامعة السلطان قابوس تسعى من خلال رؤيتها إلى تحقيق الريادة والاهتمام بسوق العمل؛ حيث تتمثل رؤية الجامعة في: "أن تحافظ الجامعة على دورها الريادي في مجالي التعليم العالي وخدمة المجتمع داخل السلطنة، وأن تتميز دولياً بجودة بحوثها العلمية الابتكارية

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

الكيمومية والقمشوعية و محمد ولاشين

قد يرجع إلى أن طلبة الجامعة قد وصلوا إلى مرحلة عمرية تساعدهم على اتخاذ القرارات بأنفسهم دون الرجوع إلى أسرهم، ومن ثم محاولة الأسر تعزيز هويتهم الشخصية والبعد عن توجيه أو التأثير على قراراتهم من أجل منحهم الحرية والاستقلالية، وهنا تتفق هذه النتيجة مع ما أظهرته دراسة أبو قرن [42] من نتائج.

ثانياً: دور الأنشطة الطلابية بالجامعة

وخرجها وشراكها الاستراتيجية"، كما أن الجامعة تسعى إلى الاعتماد الأكاديمي في مختلف كلياتها، وقد حصلت العديد من كلياتها وبرامجها على الاعتماد من هيئات دولية، والذي يعد الاهتمام بربط التعليم بالعمل أحد أهم معاييرها الأساسية، وهذه النتيجة تختلف عن نتائج دراسة الرميدي [37] التي أكدت وجود قصور في جانب رؤية ورسالة الجامعة في تعزيز ريادة الأعمال لطلبها. بينما حصول الفقرة (9) على مستوى منخفض ربما يفسر في ضوء ضعف التواصل بين أولياء الأمور وأسر الطلبة وبين الجامعة، والذي

جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات دور الأنشطة الطلابية بالجامعة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	13	تعمل الأنشطة الثقافية على تقديم معلومات اقتصادية للطلبة.	2.08	0.70	متوسط
2	14	توضح الأنشطة أهمية البعد عن الإسراف في موارد الجامعة.	2.05	0.70	متوسط
3	15	تطبيق ممارسات التربية الاقتصادية من خلال خبرات وتجارب محلية وخارجية.	2.03	0.71	متوسط
4	16	تنظيم أنشطة فنية ودينية مرتبطة بالتربية الاقتصادية.	2.03	0.71	متوسط
5	18	تقديم مسابقات بحثية للطلبة في مشاريع اقتصادية تنافسية داخل وخارج الجامعة.	1.96	0.75	متوسط
6	19	تفعيل جماعات الصحافة بالجامعة لدعم التربية الاقتصادية.	1.94	0.72	متوسط
7	17	عقد ندوات لتبصير أولياء الأمور بأهمية تربية أبنائهم اقتصادياً.	1.53	0.70	منخفض
		المستوى العام	1.94	0.49	متوسط

منخفض، حيث نصت "عقد ندوات لتبصير أولياء الأمور بأهمية تربية أبنائهم اقتصادياً"، إذ بلغ متوسطها الحسابي (1.53) بانحراف معياري قدره (0.70).

وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء ضعف اهتمام الطلبة بالمشاركة في الأنشطة الطلابية بشكل عام، اهتمامهم بشكل أكبر بالدراسة الأكاديمية العلمية، كما أن هناك ضعف في المشاركة المجتمعية في الأنشطة الجامعية المختلفة، وهذا ما أكدته نتائج دراسة أحمد وعبد الجواد [33].

ثالثاً: دور المناهج الدراسية بالجامعة

يبين جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات دور الأنشطة الطلابية بالجامعة، إذ بلغ المتوسط العام (1.94)، بانحراف معياري عام (0.49)، بمستوى متوسط؛ حيث جاءت الفقرة (13) ونصها "تعمل الأنشطة الثقافية على تقديم معلومات اقتصادية للطلبة" في المرتبة الأولى بأعلى بمتوسط حسابي بلغ (2.08)، وانحراف معياري (0.70)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (14) ونصها "توضح الأنشطة أهمية البعد عن الإسراف في موارد الجامعة" بمتوسط حسابي بلغ (2.05)، وانحراف معياري (0.70)، بينما جاءت الفقرة (17) في المرتبة الأخيرة، فقد حصلت على مستوى

جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات دور المناهج الدراسية بالجامعة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

المرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	24	إكساب الطلبة سلوكيات المحافظة على البيئة.	2.26	0.71	متوسط
2	27	تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة نحو ممتلكات الدولة.	2.24	0.70	متوسط
3	20	تنمية الولاء والمواطنة لدى الطلبة بتشجيعهم على شراء المنتجات الوطنية.	2.19	0.75	متوسط
4	30	تدريب الطلبة على المشاركة في المشروعات الصغيرة.	2.09	0.74	متوسط
5	31	تضمين المناهج موضوعات مرتبطة بزيادة الأعمال.	2.02	0.73	متوسط
6	21	إكساب الطلبة عادات الادخار والاستثمار من خلال تضمينها بالمناهج.	1.89	0.67	متوسط
7	23	تربية الطلبة على شراء مستلزماتهم قدر الحاجة.	1.89	0.70	متوسط
8	29	تضمين المناهج مفاهيم التربية الاقتصادية.	1.89	0.71	متوسط
9	22	تربية الطلبة على الاعتدال في استهلاك الكهراء.	1.84	0.73	متوسط
10	28	توعية الطلبة بالتكتلات الاقتصادية المحلية والعالمية.	1.82	0.76	متوسط
11	26	تكوين اتجاهات صحيحة نحو النقود واستخدامها.	1.79	0.65	متوسط
12	25	توعية الطلبة بتجريم تخزين السلع لرفع سعرها.	1.68	0.70	متوسط
		المستوى العام	1.96	0.48	متوسط

الطلبة سلوكيات المحافظة على البيئة" في المرتبة الأولى بأعلى بمتوسط حسابي بلغ (2.26)، وانحراف معياري (0.71)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (27) ونصها "تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة نحو ممتلكات الدولة"

يبين جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات دور المناهج الدراسية بالجامعة، إذ بلغ المتوسط العام (1.96)، بانحراف معياري عام (0.48)، بمستوى متوسط؛ حيث جاءت الفقرة (24) ونصها "إكساب

والإحساس بالملكية العامة، مما يساعد بدرجة كبيرة على الحفاظ على ممتلكات البلاد، وهذا يختلف مع نتائج دراسة علي [28]، التي أكدت وجود مشكلات متعلقة بالمحافظة على البيئة والممتلكات العامة، أما فيما يتعلق بورود الفقرة (25) كآخر الفقرات ممارسة، فقد يرجع ذلك إلى ضعف الجانب التوعوي القانوني لطلبة الجامعة.

رابعاً: دور الهيئة التدريسية بالجامعة

بمتوسط حسابي بلغ (2.24)، وانحراف معياري (0.70)، بينما جاءت الفقرة (25) والتي نصت على "توعية الطلبة بتجريم تخزين السلع لرفع سعرها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.68)، وانحراف معياري (0.70) وقد يفسر ذلك في ضوء توجهات السلطنة نحو الحفاظ على البيئة والممتلكات العامة، فقد حصلت السلطنة على عدة جوائز خاصة بالحفاظ على البيئة والممتلكات العامة، فضلاً عن وجود القوانين والتشريعات الحازمة نحو الحفاظ على البيئة والنظافة العامة، وكذلك وجود العادات والتقاليد

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الهيئة التدريسية بالجامعة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	40	تنمية حب العمل الجماعي لدى الطلبة.	2.46	0.67	مرتفع
2	38	حث الطلبة على المحافظة على مرافق الجامعة.	2.26	0.72	متوسط
3	35	توعية الطلبة بطرق الكسب المشروع.	2.01	0.74	متوسط
4	39	تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الطلبة.	1.97	0.69	متوسط
5	33	تكليف الطلبة بدراسة بعض المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول لها.	1.91	0.69	متوسط
6	32	تكليف الطلبة بإجراء بحوث حول التربية الاقتصادية.	1.87	0.72	متوسط
7	34	تحويل ممارسات التربية الاقتصادية إلى مشاريع طلابية.	1.83	0.71	متوسط
8	37	تعريف الطلبة بأسس وضوابط عمليات البيع أو الشراء.	1.76	0.65	متوسط
9	36	تدريب الطلبة على عادات الادخار من خلال المصروف اليومي.	1.66	0.74	منخفض
		المستوى العام	1.97	0.47	متوسط

تهدف الرؤية المقترحة إلى ما يلي:

- تطوير ممارسات جامعة السلطان قابوس لتعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال.
- إيجاد بدائل وحلول للتحديات والمعوقات التي تقف أمام تعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال.
- وضع مقترحات مستقبلية لتعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال.

ثانياً: منطلقات الرؤية المقترحة

- 1- منطلقات من الأدب النظري ونتائج الدراسات السابقة
 - ☐ تعد التربية الاقتصادية وسيطاً تربوياً قوياً، لما لها من أثر فاعل وحساس في بلورة توجهات الأفراد، وتشكيل الثقافة العامة لهم والقيم المجتمعية.
 - ☐ يُعد قطاع ريادة الأعمال مكوناً أساسياً في الاقتصاد وفي عملية التنمية المستدامة للدولة، ويمثل نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي التقليدي الذي يتركز على الدولة والقطاع الخاص والشركات والمؤسسات الكبرى؛ حيث يقوم في جوهره على الابتكار والإبداع في إطار الاقتصاد الجديد، وهي المحرك الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما وأنها أفضل وسيلة لأي دولة في الازدهار.

- ☐ ضرورة وجود وعي وتربية اقتصادية لدى طلبة الدراسات الجامعية، وهذا الوعي لا يكون إلا بمجموعة من العوامل المؤثرة منها الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الجامعية بمراحلها المتنوعة، والمجتمع، وذلك من خلال إكساب هذه الفئة المعارف والممارسات والعادات الاقتصادية التي تؤدي إلى تربيتهم في هذا الجانب بشكل صحيح يساهم في دعمهم لأنفسهم أولاً والتنمية المستدامة للمجتمع، الاعتماد على أنفسهم في إيجاد مصدر دخل يعينهم على العيش الكريم وفقاً لمتطلبات الحياة العصرية.

يبين جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الهيئة التدريسية بالجامعة، إذ بلغ المتوسط العام (1.97)، بانحراف معياري عام (0.47)، بمستوى متوسط؛ حيث جاءت الفقرة (40) ونصها "تنمية حب العمل الجماعي لدى الطلبة" في المرتبة الأولى بأعلى بمتوسط حسابي مرتفع، وقد بلغ (2.46)، وانحراف معياري (0.67)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة (38) ونصها "حث الطلبة على المحافظة على مرافق الجامعة" بمتوسط حسابي بلغ (2.26)، وانحراف معياري (0.72)، وجاءت الفقرة (36): "تدريب الطلبة على عادات الادخار من خلال المصروف اليومي" في المرتبة الأخيرة بمستوى منخفض، بمتوسط حسابي بلغ (1.66)، وانحراف معياري (0.74).

وقد تعزى هذه النتيجة إلى وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بأهمية العمل الجماعي والعمل على تنمية مهارات العمل الجماعي لدى طلابهم من خلال ورش العمل والمشاريع الجماعية، وهذا ما اتفقت عليه نتائج دراسة سلطان [39] في الحاجة إلى مزيد من التدريب كمتطلب لريادة الأعمال، بينما قد يرجع حصول الفقرة (36) على مستوى منخفض في الممارسة إلى اعتقاد عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس أن هذا الدور ليس من أدوارهم الأساسية بل من أدوار الأسرة، فضلاً عن أن الطالب الجامعي قد وصل إلى مرحلة عمرية تشكلت فيها شخصيته بدرجة كبيرة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة علي [28].

رؤية مقترحة لتعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال

في ضوء الأسس الفلسفية للتربية الاقتصادية ومتطلبات ريادة الأعمال وعلاقتها معاً، وكذلك ما توصلت إليه الدراسة من نتائج للدراسة الميدانية، يمكن الإجابة عن السؤال الرابع للدراسة، وذلك وفق المحاور التالي:

أولاً: أهداف الرؤية المقترحة:

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

تهدف التربية الاقتصادية بشكل عام إلى تزويد الفرد بالمعارف والقيم الاقتصادية وتوعيته، وتطوير سلوكياته في الاستهلاك؛ ليحقق التنمية، والتقدم الذاتي، ويسهم في تنمية المجتمع اقتصادياً، وتوعية الفرد بالقضايا والمشكلات الاقتصادية التي تواجهه وتواجه مجتمعه، وإكسابه أساليب السلوك الاقتصادي الرشيد لتحقيق أفضل تكيف ممكن مع البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها.

تُعد ثقافة التربية الاقتصادية مطلباً أساسياً من متطلبات الحياة المعاصرة، وهي جزء لا يتجزأ من ثقافة القرن الحادي والعشرين، وإن العالم الذي نعيشه اليوم هو عالم مُتغير قائم على فكر اقتصادي بحت، يعتمد على السيطرة والتحكم في الثروات بما يُحقق العائد المالي، وتعد الدول المُنتجة اقتصادياً هي القادرة على التنافسية والبقاء في المُقَدِّمة، أما تلك التي تعتمد على أحادية السلعة، أو ما يسمى بالمنتجات الطبيعية كالنُفُط والمعادن، فتبقى رهينة لتحكم الآخرين فيها، لذا ما نشهده اليوم من تضارب في أسعار النُفُط وتأثيره بصورة مُباشرة على المواطن العماني، يتطلب إعادة التَّفكير في كيفية بنائه بما يمكنه من التعامل مع الأزمات الاقتصادية، بل يجب أن يمتلك القدرات التي تُساعده على مواجهة التَّحديات المالية.

الكبومية والقمشوعية و محمد ولاشين

يمكن حصر متطلبات ريادة الأعمال في عناصر أساسية هي: (الإبداع والابتكار، والمخاطرة، والتنافسية، والاستقلالية، والثقافة الريادية، والطموح والثقة بالنفس).

2- منطلقات من نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

1- جاء واقع ممارسة أدوار تعزيز ثقافة التربية الاقتصادية في جامعة السلطان قابوس بمستوى متوسط.

2- جاء دور الهيئة التدريسية بالجامعة في المرتبة الأولى بمستوى متوسط، بلغ متوسط حسابي (1.97)، تلاه في المرتبة الثانية دور المناهج الدراسية بالجامعة بمستوى متوسط، ثم في المرتبة الثالثة دور الأنشطة الطلابية بالجامعة بمستوى متوسط، بينما جاء في المرتبة الأخيرة دور الهيئة الإدارية بالجامعة بمستوى متوسط.

ثالثاً: مقترحات لتطوير دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لطلبة جامعة السلطان قابوس في ضوء متطلبات ريادة الأعمال مع إجراءات التنفيذ المقترحة

م مجال التطوير المقترح إجراءات التنفيذ المقترحة في ضوء متطلبات ريادة الأعمال (الإبداع والابتكار، المخاطرة، التنافسية، الاستقلالية، الثقافة الريادية، الطموح والثقة بالنفس)

1 دور الهيئة الإدارية ■ إحداث تكامل مستمر بين الجامعة والأسرة لتربية الطالب اقتصادياً.

■ تعريف الطلبة بأهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

■ توفير صندوق للتكافل الاجتماعي للطلبة.

■ تدريب الطلبة على المشاركة في وحدات التسوق الاستهلاكية المتنوعة بالجامعة.

■ اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه السلوكيات غير الاقتصادية من بعض الطلبة.

■ إكساب الطلبة طرق المحافظة على المال العام.

■ تعريف الطلبة بواقع سوق العمل والمهن المتنوعة المتاحة بالمجتمع.

■ إتاحة الفرصة للطلبة لمناقشة القضايا المتعلقة بالتربية الاقتصادية.

■ تعزيز طلبة الجامعة الذين يمارسون سلوكيات اقتصادية سليمة.

■ توفير شراكة بين مؤسسات العمل الإنتاجية والجامعة.

■ تدريب الطلبة على مشاريع تكسيهم حب العمل واحترامه.

■ تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو العمل المني.

■ تفعيل جماعات الصحافة بالجامعة لدعم التربية الاقتصادية.

■ تقديم مسابقات بحثية للطلبة في مشاريع اقتصادية تنافسية داخل وخارج الجامعة.

■ تنظيم أنشطة فنية ودينية مرتبطة بالتربية الاقتصادية.

■ تطبيق ممارسات التربية الاقتصادية من خلال خبرات وتجارب محلية وخارجية.

■ عقد ندوات لتبصير أولياء الأمور بأهمية تربية أبنائهم اقتصادياً.

■ حرص الأنشطة الثقافية على تقديم فعاليات ومعلومات اقتصادية للطلبة.

2- دور الأنشطة الطلابية

- تضمين المناهج التعليمية مفاهيم التربية الاقتصادية.
- توعية الطلبة بتجريم تخزين السلع لرفع سعرها.
- تكوين اتجاهات صحيحة لدى الطلبة نحو النقود واستخدامها.
- توعية الطلبة بالتكتلات الاقتصادية المحلية والعالمية.
- تربية الطلبة على الاعتدال في استهلاك الكهرباء.
- تربية الطلبة على شراء مستلزماتهم قدر الحاجة.
- إكساب الطلبة عادات الادخار والاستثمار من خلال تضمينها بالمناهج.
- تضمين المناهج موضوعات مرتبطة بزيادة الأعمال.
- تدريب الطلبة على المشاركة في المشروعات الصغيرة.
- تنمية الولاء والمواطنة لدى الطلبة بتشجيعهم على شراء المنتجات الوطنية.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة نحو ممتلكات الدولة.
- إكساب الطلبة سلوكيات المحافظة على البيئة.
- تدريب الطلبة على عادات الادخار
- تنمية حب العمل الجماعي لدى الطلبة.
- حث الطلبة على محافظة على مرافق الجامعة.
- توعية الطلبة بطرق الكسب المشروع.
- تنمية الوعي الاستهلاكي لدى الطلبة.
- تكليف الطلبة بدراسة بعض المشكلات الاقتصادية ووضع الحلول لها.
- تكليف الطلبة بإجراء بحوث فردية وجماعية حول التربية الاقتصادية.
- تحويل ممارسات التربية الاقتصادية إلى مشاريع مرتبطة بواقع الطلبة.
- تعريف الطلبة بأسس وضوابط عمليات البيع والشراء.

6. التوصيات

- الدراسات المعرفية - المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 192 - 237. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/74363>
- [2] بني عيسى، عبد الرؤوف. (2018). التربية الاقتصادية من منظور إسلامي. المؤتمر العلمي الدولي: دور المصارف الإسلامية في التنمية: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، 139 - 152. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/913574>
- [3] شرقي، ساجد (2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة)، ع 10.
- [5] إبراهيم، يوسف (2015). تربية الأبناء على ثقافة الادخار تضبط سلوكهم الاقتصادي. استرجع بتاريخ 18 سبتمبر 2019 من <http://www.aliqtisadalislami.r>
- [6] إغبارة، قيصر (2016). الوعي المالي والاقتصادي. استرجع بتاريخ 18 سبتمبر 2019 من <http://www.knooznet.com>
- [7] بنك البلاد (د. ت). منهج الوعي المالي وثقافة الادخار. مؤسسة النقد العربي السعودي. مسترجع من: <https://www.bankalbilad.com/downloads/about/albilad-mubadara/saving-awareness-booklet.pdf>
- [10] (منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشباب، 2015).
- [17] غنيم، مهي (2002). نماذج وحالات حول التربية الاقتصادية وأثارها، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، جامعة الأزهر.

- وفي ضوء ما سبق توصلت الدراسة بمجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:
- نشر ثقافة التربية الاقتصادية وعلاقتها بزيادة الأعمال في الجامعة.
 - إعادة هيكلة المناهج وطرق التدريس والأنشطة الجامعية بما يضمن تحقيق اهداف التربية الاقتصادية.
 - بناء الجامعة لشراكات فعالة مع المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة؛ لتدعيم دور الجامعة في التربية الاقتصادية والمشاريع الريادية.
 - تدعيم العلاقات بين الجامعة وأولياء الأمور.
 - تدريب الطلبة العمانيين الخريجين على مشاريع ريادية اقتصادية تدعم التنمية المستدامة للدولة.
 - فتح مراكز تدريب لطلبة الجامعة تحتضن إبداعاتهم وتصلق إمكاناتهم في الجانب الاقتصادي لإدارة المشاريع.
 - توفير مراكز إرشاد حكومية للأعمال الريادية الاقتصادية.
 - تنمية مهارات إدارة الأعمال الإبداعية لدى الطلبة.

المراجع

أ. المراجع العربية

- [1] البحيري، خلف (2004). التربية الاقتصادية الذاتية للأبناء: مدخل لتطوير التربية الوالدية من منظور إسلامي. ندوة: نحو والدية راشدة من أجل مجتمع أُرشد: كلية التربية بسوهاج و المعهد العالي للفكر الإسلامي - مركز الدراسات المعرفية، ج 1 ، سوهاج: كلية التربية بسوهاج و مركز

دور جامعة السلطان قابوس في تعزيز التربية الاقتصادية لدى طلبتها

الكيمومية والقمشوعية و محمد ولاشين

- [40] العتيبي، منصور وموسى، محمد (2015). الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة جامعة نجران واتجاهاتهم نحوها: دراسة ميدانية. مجلة التربية (جامعة الأزهر)، ع162 ج2، 615-670، مصر.
- [41] الخزندار، هالة (2015). أثر الريادة في التنمية المجتمعية. المؤتمر الدولي الخامس: الريادة والإبداع في تطوير الأعمال الصغيرة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص 1-9.
- [42] أبو قرن، محمد (2015). واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة "دراسة مقارنة بين قسيمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية" (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- [43] محمود، هنية (2013). فاعلية برنامج مقترح لتنمية القيم الاقتصادية لدى طفل الروضة باستخدام التعلم النشط، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
- [44] محمد، حمداني (2012). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح.
- [45] التراكوي، كيندة (2013). التربية الاقتصادية في الإسلام وأهميتها للنشء الجديد، دار إحياء للنشر الرقي، سوريا.
- [47] الزعبي، علي (2016). ريادة الأعمال صناعة القرن الحادي والعشرين، ط1، العين: دار الكتاب الجامعي.
- [48] فريق رواد (7 يوليو 2019). ريادة الأعمال. تاريخ الاسترجاع 25 فبراير 2020 من موقع <https://www.roowaad.com/%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9/%84>
- [49] الحدراوي، حامد (2013). الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ظل تبني مفهوم راس المال الفكري. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع (9) مج (27)، ص ص 58-128، جامعة الكوفة.
- [50] الرجوب، أسيل والأطرش، أنوار وناصر الدين، مطبعة (2018). واقع تطبيق ريادة الأعمال المؤسسية في قطاع البنوك الإسلامية في محافظة الخليل. كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات، جامعة بوليتكنك فلسطين.
- [51] الفارسي، أحمد (20 فبراير 2014). ريادة الأعمال في السلطنة بين الواقع والطموح. جريدة الشيبية. تاريخ الاسترجاع: 28 فبراير 2020 من موقع <https://www.shabiba.com/article/31109>
- [53] الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والكبيرة (1 أكتوبر 2017). قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيح الشامخات 2013م. تاريخ الاسترجاع 28 فبراير 2020 من موقع <https://riyada.om/ar-om/aboutus/Pages/Decisions.aspx>
- [54] باقوير، عوض (17 سبتمبر 2018). ريادة الأعمال والاقتصاد الوطني. جريدة عمان. تاريخ الاسترجاع: 2 مارس 2020 من موقع <https://www.omandaily.om/?p=628633>

- [18] مرتضى، علاء (2009). التربية الاقتصادية لدى طلبة الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي وأبعادها ومعوقاتها دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- [21] أبو دراز، أحمد (2017). إثراء كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا بمفاهيم التربية الاقتصادية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، دولة فلسطين.
- [22] هندي، عبدالمعين (1998). الوعي الاقتصادي لدى كليات طلاب المعلمين بالمملكة العربية السعودية- دراسة ميدانية بالمنطقة الجنوبية الغربية. مجلة كلية التربية بأسيوط، 2(14)، 87-114.
- [23] الربيعاني، أحمد والمخلافي، محمد (2011). مستوى الوعي الاقتصادي لدى طلبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع(4)، مج(12)، 285-311. مسترجع من <https://n9.cl/1jt4>
- [24] الخولي، محمد (1981). قاموس التربية، دار العلم للملايين، بيروت.
- [26] عبود، عبد الغني (1992). التربية الاقتصادية في الإسلام. ط1. القاهرة: النهضة المصرية.
- [27] الشرعة، ناصر (2017). قواعد التربية الاقتصادية المستنبطة من القرآن الكريم. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ع 3، مج 31.
- [28] علي، وليد (2014). تصور مقترح للتربية الاقتصادية بالتعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بني سويف.
- [30] الحمالي، راشد والعربي هشام (2016). واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس، ع67، 387-442، السعودية.
- [31] البلقاسي، منال (2018). دور إدارة المعرفة في تحسين خدمات التدريب والتمويل والتسويق في ضوء مفهوم ريادة الأعمال. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع(5)، ص ص 282-316. مسترجع من <https://n9.cl/xcjo>
- [32] حسنين، منال (2020). أدوار مراكز ريادة الأعمال بالتطبيق على مركز التطوير الوظيفي وريادة الأعمال بجامعة الإسكندرية. المجلة التربوية، ع (73)، ص ص 971-1043، جامعة الاسكندرية. مسترجع من <https://n9.cl/ix3p2>
- [33] أحمد، سهام وعبد الجواد، مروة (2017). آليات تربوية مقترحة لتفعيل دور التعليم قبل الجامعي بمصر في دعم التربية الاقتصادية للطلبة. جامعة بني سويف، مصر.
- [37] الريميدي، بسام (2018). تقييم الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ع (6).
- [38] عبد الفتاح (2016).
- [39] سلطان، سعدية (2016). مستوى توفر الخصائص الريادية وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية: دراسة تطبيقية على طلبة البكالوريوس تخصص "إدارة الأعمال" في جامعات جنوب الضفة الغربية. مجلة الجامعة للدراسات الاقتصادية والإدارية، ع24، مج2، ص ص 102-123.

- [34] Slaughter, Howard B (2006). Financial Illiteracy: An American Epidemic A Qualitative Study on the Effectiveness of Web-Based Financial Literacy Technology Training on African-American High School Students in Pittsburgh, Pennsylvania, Doctor of Science in Information Systems and Communications, Robert Morris University.
- [35] Mckenzie, Vandeen M (2009). The Financial Literacy of University Students: a Comparison of Graduating Seniors- Financial Literacy and Debt Level, Doctor of Education, University of South Florida.
- [36] Cude, Brenda J. and others (2006):" College Students and Financial Literacy: What They Know and What We Need to Learn", Conference of Eastern Family Economics and Resource Management Association.
- [46] Daft, R. (2010). New Era of management, 9th Edition, South-Western, Engage. Australia.
- [57] Al-Kiyumi, A., Al-Zoubi, S., Bakkar, B., Al-Mamari, K., Al-Gaseem, M., & Al-Omari, A. (2020). The role of Sultan Qaboos University in promoting entrepreneurial culture among students with disabilities. Journal of Entrepreneurship Education, 23(5), 1-6.
- [55] السعيد، حميد (5 مارس 2017). دور المدرسة في تنمية الثقافة الاستهلاكية. جريدة الرؤية، تاريخ الاسترجاع 8 سبتمبر 2020 من موقع <https://n9.cl/4s7d>
- [56] العويبي، رجب (7 سبتمبر 2016). ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي. جريدة الوطن، تاريخ الاسترجاع 5 مارس 2020 من موقع <http://alwatan.com/details/137404>
- ب. المراجع الاجنبية
- [4] Samy S. Abu Naser, Sulaiman A. El Talla, Youssef M. Abu Amuna, Mazen J. Al Shobaki. Education and Its Role in Promoting Entrepreneurship in the Gaza Strip. Deir Al Balah Journal, Gaza, Palestine, Forthcoming 40 Pages Posted: 19 Dec 2017.
- [12] Cochran, Carol A (2010). Financial Literacy in Teens, Master of Arts, Caldwell College.
- [13] Moten, James M (2011). Examining the Disparity in financial literacy Between High school seniors of Different Ethnicities and Income level, PH. D, North central University.
- [25] Torsten, H (1986). International Encyclopedia of Education. Pergamum press Oxford.
- [29] Kuratko F. Donald (2005). The Emergence of Entrepreneurship Education: Development. Trends and challenges, Entrepreneurship. Theory and practice, Vol.29, No.5, PP.577-597.

THE ROLE OF SULTAN QABOOS UNIVERSITY IN PROMOTING ECONOMIC EDUCATION AMONG STUDENTS ACCORDING TO ENTREPRENEURIAL REQUIREMENTS

AMAL BINT RASHID AL-KIYUMIAH SAMIA BINT MATAR AL-QAMSHWIYA
NASREEN SALEH MUHAMMAD MUHAMMAD ABDUL HAMID LASHIN
Sultan Qaboos university

***Abstract-**The study aimed to identify the role of Sultan Qaboos University in promoting economic education for its students in light of the requirements of entrepreneurship. It used the descriptive approach, by applying a questionnaire consisting of four areas: (the role of the administrative body, the role of the teaching staff, the role of curricula, and the role of student activities) on (120) students of the humanities and science colleges at the University. The study's results showed that the level of the University's role in enhancing economic education for its came with an average level in its four fields, ranked in descending order as follows: (The role of the teaching staff, the role of curricula, the role of student activities, and finally, the role of the administrative body). The study concluded with a proposed vision and recommendations to activate the University's role in promoting economic education for its students in light of the requirements of entrepreneurship.*

***Key words:** economic education, entrepreneurship requirements.*